الشيخ خالد بن محمد القاسمي ومسألة جزيرة أبو موسى (١٩٦٥ – ١٩٧٢)

إعـــداد
حسن سعداوي محمد محمود

أ.د فوزي السيد المصري

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر كلية الآداب ـ جامعة طنطا

د. محمد أحمد الشرقاوي

استاذ مساعد التاريخ الحديث والمعاصر ورئيس قسم التاريخ

كليه الآداب ـ جامعة طنطا

المستخلص:
تكتسب جزيرة أبو موسى أهمية استراتيجية بحكم موقعها المهم في مدخل الخليج العربي، وتتمتع تلك الجزيرة بأهمية اقتصادية كبيرة حيث تكثر بها مصايد الأسماك، كما أنها كانت مقصداً لكثير من السفن الأجنبية لشراء الأسماك، كما أنها غنية بالمعادن والثروات الطبيعية، فضلاً عن أنها تمثل طريقاً مهماً لمرور البترول والمنتجات الصناعية الإيرانية وهو ما دفع إيران إلى احتلالها والتمسك بها.
مما سبق يتضح لنا أهمية تلك الجزيرة لكلا الطرفين المتنازعين، فعلى الرغم من أنها أقرب جغرافياً إلى إمارة الشارقة، كما أنها كانت تحرص على استغلال ثرواتها من أوكسيد الحديد الأحمر وكذلك اللؤلؤ وصيد الأسماك إلا أن إيران احتلتها وتتمسك بالبقاء فيها نظراً لأهمية موقعها بالنسبة لها، حيث أنها ممر مهم لناقلات البترول والمنتجات الصناعية الإيرانية، ولا زالت قضيتها معروضة على الأمم المتحدة وما زالت إيران ترفض أي قرار بالانسحاب منها والتخلي عنها.

الكلمات الإفتتاحية:
الموقع الجغرافي – المناخ – الأهمية الاقتصادية – أوكسيد الحديد – اللؤلؤ.

الموقع الجغرافي لجزيرة أبوموسى:

تكتسب جزيرة أبوموسى أهمية جغرافية خاصة وذلك بحكم موقعها المتميز والهام على مدخل الخليج العربي[١]، من جهة مضيق هرمز[٢]، من ناحية أخرى تبتعد عن إمارة الشارقة ٤٥ ملاً تقريباً وتبتعد عن الساحل الشرقي الإيراني[٣]، ما يقرب من ٥٠ ميلاً وهي جزيرة مربعة الشكل يبلغ طولها ٧ كيلو متر وعرضها ٧ كيلو متر[٤]. وعدد كبير من جزر الإمارات[٥].

ومن حيث تعداد السكان في جزيرة أبوموسى يبلغ عدد سكان الجزيرة ١٥٠٠ نسمة[٦]، وهم جميعاً من العرب الأصليين من مدينة الخان التابعة للشارقة وينتسبون إلى قبيلة السودان ويتبعون في أصولهم عرب الخليج العربي وفي لغتهم وعاداتهم وتقاليدهم يدينون بالدين الإسلامي الحنيف وجميعهم سنة[٧]، ومعظمهم يعملون في حرفة الصيد والرعي والزراعة ولكنها نطاق ضيق[٨]، ويسكن في الجزيرة أيضاً بعض أبناء الجاليات العربية الذين يعملون في المرافق العامة مثل الصحة والتعليم والدوائر الجمركية إضافة إلى بعض العمال الأسيويين الذين يعملون في المناجم[٩].

وتمتد الجزيرة على أرض سهلية منخفضة ولكنها لا تخلو من المرتفعات مثل جبال محروقة وتل العماميل وبلد عالي وأعلى منطقة بها تقع في منتصف الجزيرة ويبلغ إرتفاعها نحو ٣٦٠ قدماً فوق سطح البحر كما يوجد في الجزيرة كتل من الأحجار ذات اللون الذهبي لامع ولعل أشهر المعادن التي تزخر بها وهو أكسيد الحديد الأحمر[١٠]، كما أن مياهها عميقة تصلح لرسو السفن التي تعبر الخليج عند تعرضها لأحوال جوية سيئة[١١].

ويسود الجزيرة مناخ صحراوي حار ذو رطوبة عالية صيفاً وبارد شتاً وأمطارها شتوية ولكن يسقط مطر قليل في باقي فصول السنة وهذا ما يجعل أرضها دائماً خضراء، بها الكثير من العشب الذي يرعى عليه الحيوانات المختلفة والتي تكثر في الجزيرة مثل الماعز والأغنام بالإضافة إلى حيوانات برية مثل الأرانب والغزلان وتكثر في الجزيرة بعض أنواع الطيور مثل النورس والصقور والقطا والحمام ولهذا يقصدها أهالي الشارقة للصيد والقنص[١٢].

الأهمية الإقتصادية لجزيرة أبوموسى:

تتمتع جزيرة أبوموسى بأهمية إقتصادية كبيرة قديماً وحديثاً فكانت قديماً تعتبر من أهم الجزر التي يكثر بها مصايد الأسماك وقد كان يقصدها أبناء الخليج وخاصة أبناء الإمارات المجاورة لإمارة الشارقة هذا بالإضافة إلى أنها كانت مقصد الكثير من السفن التابعة للشركات الأجنبية بغرض شراء الأسماك وتجفيف البعض الآخر.

أما حديثاً فتتمثل الأهمية الإقتصادية لأبوموسى وكانت إحدى الدوافع التي أسهمت في دفع الحكومة الإيرانية في إحتلالها والتمسك بها حيث تتجلى الأهمية الإقتصادية في أمرين[١٣]:

- الأول: وجود المعادن والثروات الطبيعية بها.
- الثاني: اعتبارها طريقاً لمرور البترول والمنتجات الصناعية الإيرانية إلى أسواق الخليج والعالم.

وتتوفر في الجزيرة بعض المعادن والثروات الطبيعية الهامة مثل البترول وأكسيد الحديد الأحمر وكبريتات الحديد والكبريت حيث قامت مؤسسة روبرت فونكهاوس الشركة الألمانية بتأسيس منجم صغير لها في جزيرة أبوموسى ١٩٠٦م، لتصدير أكسيد الحديد المستخرج إلى الموانئ الألمانية وهذه الشركة لم تستمر في نشاطها كثيراً[١٤]..

وفي عام ١٩٣٥م، وقع الشيخ سلطان بن صقر بن القاسمي حاكم الشارقة عقداً مع شركة بريطانية وهي الوادي الذهبي لاستغلال الأوكسيد الأحمر في الجزيرة وتقوم هذه الشركة بدفع ٥٠٠٠ روبية وبدأ تصدير الأوكسيد الأحمر بكميات تجارية، وإلى جانب الأوكسيد الأحمر فإن الجزيرة تتمتع بالثروات المعدنية والطبيعية مثل اللؤلؤ والرعي بالإضافة إلى أنها موقع جغرافي هام[١٥].

أما الصورة الثانية تشمل أن هذه الجزيرة طريقاً لمرور البترول الإيراني وجميع المنتجات الأخرى إلى أسواق الخليج والعالم الخارجي حيث أن إيران ترى نفسها أنها اصبحت من الدول الكبرى القادرة على إنشاء الصناعات الثقيلة لذلك هي لا تريد أن يتحكم أحد في طرق تجارتها لذلك قدمت على إحتلال تلك الجزيرة العربية[١٦].

وحيث قدمت الحكومة الهندية البريطانية تقريراً استعرضت فيه تاريخ الخليج والجزر العربية والاطماع والإدعاءات الإيرانية من عام ١٨٨٧م، أي منذ الإحتلال الإيراني لإمارة لنجة حتى أوائل ١٩٥٣م.

قضية جزر أبوموسى والطنب الكبرى والصغرى:

بدأت قضية جزيرة أبوموسى وطنب ١٨٨٧م، حينما احتلت إيران جزيرة صيري وهي التابعة لإمارة القواسم على الساحل الإيراني بدأت قضية الجزر الثلاثة أبوموسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى وكان

البريطانيون يعترفون بما لدى حكام القواسم في رأس الخيمة والشارقة من حجج حول تبعية جزر الطنب لإمارة رأس الخيمة وتبعية جزيرة أبوموسى لإمارة الشارقة.

ولهذا احتلت إيران جزيرة أبوموسى وفي نهاية عام ١٩٠٤م، أجبرتها بريطانيا على الإنسحاب ورفع علم إمارة الشارقة على هذه الجزيرة من جديد وفي المفاوضات الأنجلو إيرانية التي جرت بين حكومة رضا خان والبريطانيين عام ١٩٢٩-١٩٣٣ كان موضوع الجزر العربية من الموضوعات الهامة التي تناولتها هذه المفاوضات وقد فشلت هذه المفاوضات ولم يصل الإيرانيون والبريطانيون إلى حل مناسب لها وبعد الحرب العالمية الثانية كان من الطبيعي أن تثار هذه القضية مرة أخرى خاصة وللشاه محمد رضا خان المارندراني طموحات قومية وإهتمام خاص بالخليج العربي وكان الشاه محمد رضا خان المارندراني يشعر بارتباط المصالح الإيرانية الأمريكية وإعطاء هذا تشجيع لمحاولة الحصول على هذه الجزر العربية وقد وقف البريطانيون حسب التزامهم بإتفاقية ١٨٩٢م موقف الدفاع عن مصالح إمارة رأس الخيمة والشارقة في هذه الجزر(١٧).

أبوموسى هذه الجزيرة مأهولة بالسكان وهي تحت التحكم الفاعل لحاكم إمارة الشارقة التي يرفع علمه هناك في المناسبات وفي عام ١٩٥١-١٩٥٢ سكن أخوه هناك كمحافظ للجزيرة - وإن شركة جولدن فالي كلارز لمتد لديها إمتياز باستغلال الأوكسيد الأحمر في هذه الجزيرة(١٨).

جزيرتي الطنب حيث تعتبر هذه الجزر من ممتلكات إمارة رأس الخيمة وذلك منذ أن انفصلت الأخيرة عن الشارقة ١٩٢١م، إن الطنب مأهولة بالسكان ورئيس القرية كما هو مفترض سيرفع علم رأس الخيمة كلما زارت أي سفينة هذه الجزيرة ولكنه يحتاج إلى المتابعة لكي لا يتكاسل ولم يحاول الشيخ سلطان بن سالم إلا قليلاً لتأكيد سلطته على الجزيرة.

كما أن شركة خدمات إنارة الخليج العربي قد أقامت منارة مجهزة على الجزيرة منذ عام ١٩١٣م، وقد سبق ذلك الحصول على موافقة الحاكم لإمارة الشارقة لبناء هذه المنارة وكانت الشارقة آنذاك تشمل رأس الخيمة(١٩).

العلاقات الإيرانية البريطانية:

حول قضية هذه الجزر الإماراتية حيث لعبت العلاقات الإيرانية البريطانية في الماضي دورها في سير طبيعة العلاقات بين إيران والمشيخات في شرق الجزيرة العربية هذا وقد مرت العلاقات الإيرانية البريطانية بعد عام ١٩٤١م، وحتى الإنسحاب البريطاني من الخليج العربي بمرحلتين:

- الأول: من عام ١٩٤١ إلى عام ١٩٥٣م.
- الثاني: ١٩٥٤ إلى ١٩٧١م.

والواقع أن إحتلال القوات الإنجليزية لجنوب إيران في بداية الحرب العالمية الثانية ١٩٤١م لم يكن سيئاً فقط لكبرياء وكرامة الشعب الإيراني ولكن هذا التدخل البريطاني في شئون إيران كان مقيداً لحكومة محمد رضا خان المارندراندي والعناصر الوطنية الموجودة في البلاد وقد أظهر العداء لبريطانيا من قبل العناصر الوطنية في إيران منذ أيام تأميم البترول ١٩٥١م بينما أغلق مصدق رئيس الوزراء، القنصليات البريطانية الكثيرة في المدن الإيرانية الكبرى والتي كانت تمثل أثراً من بقايا الإمتيازات البريطانية القديمة منذ القرن التاسع عشر كذلك قطعت إيران العلاقات مع بريطانيا أثناء هذا النزاع(٢٠).

تبدأ الفترة الثانية بكسر احتكار بريطانيا لبترول إيران إذ أن الإمتياز الجديد الذي تم بتدخل الولايات المتحدة لم يعط الشركات البريطانية سوى ٤٠% من رأس مال الشركة الجديدة إلا أن الشاه نتيجة صراعه مع الجبهة الوطنية والشيوعية ورغبته في التخلص منهم كان يميل في سياسته نحو الغرب حتى إنه إرتبط بحلف بغداد ١٩٥٥م وبارتباطه بهذا الحلف من ناحيته واختفاء العناصر الوطنية من المسرح السياسي الداخلي من ناحية أخرى سيطر الشاه على مقاليد الأمور وبدأت تتحسن علاقته مع بريطانية إلا أنه كان يعكر صفو هذه العلاقات بين الفترة والأخرى مطالبة الشاه بجزيرة البحرين عام ١٩٥٧م، والواقع أن الشاه في هذا الصدد كان يستجيب للذي طالب في المجلس النيابي في طهران ١٩٦١م بغزو جزيرة البحرين حتى إنه ترك مقعداً شاغراً للبحرين في هذا المجلس وعلى الرغم من ذلك أعادت بريطانيا علاقتها القوية مع الشاه ١٩٦٢م، توحيداً لموقفها العدائي المشترك من سياسة عبد الناصر في اليمن ولإذاعة صوت العرب الموجهة ضد هيمنة إيران على منطقة الخليج العربي واضطر الشاه هنا أن يترك قضية البحرين حتى لا يعكر صفو علاقته مع بريطانيا ثم كان قرار إنسحاب بريطانيا في ١٩٦٧ وقرارها الإنسحاب من الخليج العربي في العام التالي(٢١).

وكان هذا سبباً في اتجاه الشاه لتقوية علاقته مع الولايات المتحدة التي زودته بالأسلحة المتطورة الحديثة وهكذا كانت إيران وهي تقترب من الحدث الهام. الذي يتمثل في إحتلال الجزر العربية وثيقة العلاقات بالولايات المتحدة وصديقة في نفس الوقت لبريطانيا واستطاع الشاه إلى خد كبير أن يقنع المسئولين البريطانيين والأمريكيين بأن إيران تمثل الدول القوية في الخليج العربي وهي التي تستطيع حماية مصالحهم في تلك المنطقة(٢٢).

إستمر الموقف البريطاني من الجزر العربية والإدعاءات الإيرانية قائماً خلال الستينيات على أساس تجميد الأمر الواقع وعدم اتخاذ الموقف الحازم سياسياً ودولياً ضد الإدعاءات الإيرانية وعدم وضع حد لتحديات إيران لعرب الخليج العربي ولتلويح حكومة طهران المستمر باستخدام القوة واقدامها المتواصل على استعراض عضلاتها واسلحتها الحديثة بكافة الوسائل الإعلامية في كل مناسبة وبدون مناسبة لخلق الرهبة في النفوس وحتى لا يجرؤا أي أحد بالاعتراض على أي تصرف تقدم عليه إيران تجاه هذه الجزر العربية أو الأراضي أو أي شيء آخر(٢٣).

لذلك مرت سنوات الستينيات وبريطانيا تكتفي بمراقبة التحركات الإيرانية في الخليج العربي وأحياناً تقدم على إرسال الاحتياجات على التحركات الشرعية وغير الشرعية إلى طهران عملاً بالتعليمات التي أصدرتها وزارة الخارجية البريطانية إلى سفير صاحب الجلالة في طهران المستر جي إي ميلارد في الثاني من نوفمبر ١٩٦١م والتي توصي بإرسال مذكرة جوابية على مذكرة وزارة الشئون الخارجية الإيرانية بتأكيد طنب لحاكم رأس الخيمة مع الإشارة إلى تبعية جزيرة فارسي الكويتية التي احتلتها إيران ١٩٥٦م وتقول التعليمات التي حملت توقيع المستر إي إف جيفن إلا أنه لا يمكن اقناعهم ـ الإيرانيين ـ ابداً بالتقيد بما أوردناه في خطابنا ولتقليل سخونة الموضوع فإنني إقتراح ألا يتضمن خطابكم الذي سيرسل إليهم أكثر من القول بأن حكومة صاحب الجلالة أخذت بنظر اعتبار إدعاءاتهم إلا أنها لا تعترف بسريانها لذا فمن الواجب بالنسبة لها ـ الحكومة البريطانية ـ الإستمرار في الاحتفاظ بحقوق رأس الخيمة قدر ما تعلق الأمر بجزيرة طنب وإننا لا نعتقد أن الإيرانيين قادرون على المطالبة بطنب استناداً إلى المبادئ العامة للقانون الدولي المتعلق بخط الوسط للحدود إذ أنه فقط بعد استقلال الأراضي المعنية يمكن اتخاذ القرار على ترسيم خط الوسط من الحدود(٢٤).

وجدير بالذكر أن هناك كثيراً من الوثائق والبراهين والاعترافات من حكومة الهند البريطانية وحكومة لندن بعروبة جزيرة أبوموسى إضافة إلى عروبة الجزر الأخرى في الخليج العربي إمارة أما الإدعاءات الإيرانية فقد تواترت على فترات تزامنت مع تحديد المصالح البريطانية مع طهران كمحاولة لاقتسام الحقوق العربية نتيجة للضعف العربي آنذاك لقد اسندت الإدعاءات الإيرانية بجزيرة أبوموسى وذلك مع قرب الإنسحاب البريطاني الرسمي من الخليج العربي فلجأت إيران إلى التحرك في عدة اتجاهات للاستيلاء على الجزيرة ومن ذلك ترغيب حكومة الشارقة لرعاية السامية الشاهنشاهية وذلك مقابل تسليمها الجزيرة طواعية إلى السلطات الإيرانية وإلا فالويل والشرور وعظائم الأمور وإحتلال الجزيرة بالقوة العسكرية دون عطف أو رحمة وهنا مرت الأحداث متسارعة منذ مطلع عام ١٩٦٨م إلى يوم نزول القوات الإيرانية فوق ارض الجزيرة ٣٠-١١-١٩٧١م(٢٥).

والاتجاه الثاني الإيراني كان التفاوض مع بريطانيا لاستلام مقاليد الأمور في منطقة الخليج العربي وإحتلال مكانتها سداً للفراغ المزعوم الذي ينشأ برحيل القوات البريطانية عن منطقة الخليج العربي(٢٦).

لم تتوقف إيران عن تشجيع الحركات الانفصالية في شبه جزيرة مسندم التي تسيطر على مضيق هرمز وكان من أبزر الحركات الانفصالية التي ساندتها إيران هي تلك الحركة التي قام بها كل من شيخ خصب وبكاودبا ١٩٣٤م وقد امتدت تلك الحركات الانفصالية إلى مشيخة الفجيرة الواقعة على خليج عُمان والتي كانت تابعة آنذاك لمشيخة الشارقة.

مفاوضات السير وليم لوس (Wiliam Loss) الوسيط البريطاني الإيراني في الشارقة:

أصبح على الشارقة أمام هذا الموقف أن تواجه هذه الأمور كلها وأن تقرر ما تراه تجاه تلك الضغوط المتواصلة بإحتلال الجزيرة وبعد مفاوضات طويلة طرح السير ويليم لوس مشروع إتفاق على إمارة الشارقة يتضمن نقطتين أساسيتين(٢٧):

١. اقتسام الجزيرة بين كلاً من إيران والشارقة وهذا مقابل مبلغ من المال يتفق عليه فيما بعد على ألا تدعي الشارقة السيادة على الجزيرة كما لا تدعي إيران السيادة عليها وذلك لمدة سنتين بعدها يتقرر مصيرها.
٢. تأجير جزيرة أبوموسى لإيران لمدة ٩٩ سنة قابلة للتجديد لقاء مبلغ من المال يتفق عليه وذلك على أن يبقى علم الشارقة مرفوعاً فوق قسم الشرطة الوحيد هناك، ويحق لحكومة إيران إقامة قواعد في المناطق التي تختارها وكان الرد على هذا المشروع بالرفض وكان شاه إيران قد أظهر استعداده أمام وليم لوس للإتفاق مع حاكم الشارقة ضمن شروط وضعها لنفسه هي(٢٨):

- إحتلال القوات الإيرانية لجزيرة أبوموسى دون اعتراض من الشارقة وحاكمها.
- عند إحتلال القوات الإيرانية لجزيرة أبوموسى فعلى الشارقة أن تسحب قوات الشرطة التابعة لها.
- إن موضوع السيادة يجب ألا يذكر لمدة سنتين تقريباً وبعدها تنتقل السيادة على الجزيرة إلى إيران.
- إن الشاه مستعد أن يمد الشارقة بمساعدات مالية سنوية ابتداء من التوصل إلى إتفاقية ونزول القوات الإيرانية على الجزيرة. وفي حالة اكتشاف البترول حول الجزيرة فان الشاه مستعد لإعطاء الشارقة نسبة مئوية من العائدات، (كل هذا على شرط أن تلتزم الشارقة وحاكمها بالسكوت التام وعدم الاعتراض على الاجراءات الايرانية).

- إن الشاه مستعد لعمل إتفاقية مكتوبة بخصوص المساعدات المالية التي يعرضها، ولكنه غير مستعد لعمل إتفاقية مكتوبة بخصوص السيادة على الجزر أو أي شئ يعتبر مساساً بهذه السيادة.

وقد قابل هذا العرض الرفض التام من حاكم الشارقة الشيخ خالد بن محمد القاسمي الذي اعتبره مساساً بحقوق العرب. وأعلن حاكم الشارقة الشيخ خالد عن موقفه من مفاوضات السير وليم لوس وذلك في النقاط التالية[٢٩]:

١. عدم التفريط بـ "جزيرة أبوموسى" باعتبارها تابعة للشارقة وعدم الموافقة على تسليمها الى إيران أو الاعتراف بسيادة إيران عليها[٣٠].
٢. إن مبدأ استعمال القوة لا يعتبر طريقة عادلة لحل خلافات كما أنه يتناقض مع مبادئ القانون الولي وميثاق الأمم المتحدة.
٣. انطلاقاً من مبدأ حل الخلافات بين الدول بالطرق السلمية وحرصاً على اقامة علاقات طيبة مع إيران في المستقبل، فأن الشارقة مستعدة للتفاوض مع إيران في سبيل الوصول الى حل يرضي الأطراف دون المساس بمصالحها القومية.
٤. ان الشارقة حريصة كل الحرص على أمن وإستقرار الخليج وحماية طرق المواصلات البحرية فيه ولهذا فهي مستعدة للتفاوض مع إيران والتواصل الى إتفاقية معها بهذا الموضوع.
٥. ان الشارقة مستعدة في أي وقت وفي حال موافقة إيران على احالة الخلاف بشأن "جزيرة أبوموسى" الى التحكيم الدولي أو محكمة العدل الدولية أو هيئة الأمم المتحدة.
٦. أن الشارقة تعتبر ان المشكلة حول "جزيرة أبوموسى" بأبعادها الحالية والمستقبلية هي مشكلة لا تخص الشارقة وحدها بل جميع الدول العربية والشعوب العربية باعتبار أن الدفاع عنها يشكل دفاعاً قومياً عن أرض عربية مهددة بالإحتلال.
٧. إن الشارقة تقدر أنه من غير المناسب عملياً ان تطلب من أشقائها العرب في هذه المرحلة استعمال القوة ضد إيران لمنعها من إحتلال الجزيرة، ولكن أملها يتركز على ان تقوم جميع الدول العربية بتأييدها في موقفها ومحاولة اقناع إيران والضغط عليها بكل الأساليب من أجل تغيير موقفها، وعدم السماح لها في أن تتصرف بحرية في إحتلال الجزيرة بالقوة، خاصة اذا نفذت إيران تهديداتها فسيكرس مبدأ الإحتلال وسينعكس بصورة مباشرة على قضية الشرق الأوسط لأنه يوجد تشابه كبير بين المبدأ الذي تستند اليه إيران وهو اقامة حدود آمنة يمكن الدفاع عنها والمبدأ الذي تتمسك به إسرائيل.
٨. ومن ناحية أخرى فان أي إحتلال لأراضٍ عربية في الخليج من قبل إيران سيوسع شقة الخلاف والريبة الحاصلة بين العرب والجالية الإيرانية الموجودة في دول الخليج العربي[٣١].

لم تصمت حكومة الشارقة أمام ما تم من تحديات عروبة الجزيرة لقد عرضت بحقائقه على الدول العربية الشقيقة طالبة منهم تحمل المسئولية أمام التهديدات الإيرانية بإحتلال جزيرة أبوموسى وأن يتخذوا موقفاً موحداً في الضغط على بريطانيا وإيران لإيقاف المؤامرة على عروبة الجزيرة إلا أن الموقف العربي المشتت لم يحقق الأمل المرجو من الدول العربية ونظراً للظروف التي انت تحيط بالوطن العربي من الضعف والتشتت واختلاف المذاهب والمشارب مما جعل من الصعب معه الوصول إلى موقف عربي واحد تجاه أية مشكلة تواجه أي قطراً من الأقطار العربية في تلك الأثناء[٣٢].

في ظل ذلك الواقع تحركت المفاوضات البريطانية الإيرانية بشأن الجزر العربية الثلاث في غير صالح الحق العربي، وتكالبت الضغوط الإيرانية البريطانية على إمارتي رأس الخيمة والشارقة لقبول الشروط الشاهنشاهية مقابل الاغراءات الإيرانية المعتمدة من الحكومة البريطانية. وإلا فالتهديدات بالإحتلال الإيراني والوعيد بالغضب الشاهنشاهي. فكان رد رأس الخيمة قاطعاً بالرفض الحاسم لأي تنازل مهما كان وعدم التفريط بأي شكل من الأشكال بالسيادة العربية على جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى، وان على الأمة العربية يجب أن تتحمل مسؤولياتها القومية تجاه هذه القضية، وان الأجيال العربية الحاضرة والقادمة كفيلة بالدفاع عن حقوق الأمة واستردادها[٣٣]. حيث تتلخص المقترحات البريطانية في تقسيم السيادة وعوائد النفط بينهما وبين إيران وعلى أن تتدفع إيران منحة سنوية لهما وتتعهد إيران بعدم إذاعة أية أنباء عن تواجد قواتها في تلك الجزر إلا بعد مرور أكثر من عام ونصف العام وذلك لعدم إثارة الراي العام العالمي وخاصة الرأي العربي وقد رفضت هذه المقترحات من حاكم رأس الخيمة بينما قبلها حاكم الشارقة الشيخ خالد بن محمد القاسمي[٣٤].

ولقد عبر حاكم رأس الخيمة عن أسفه الشديد وذلك لتعاون الحكومة البريطانية مع إيران بتقديم هذه المقترحات التي تخدم إيران وتضعف من حق السيادة العربية وأعلن رفضه للانضمام إلى إتحاد الإمارات مفضلاً بقاءه تحت الحماية البريطانية معتقداً بأن الحكومة البريطانية سوف تحميه من غزو الإيرانيين وذلك حسب إتفاقية الحماية مع الحكومة البريطانية علماً أن بريطانية لم ولن تحارب ضد إيران نظراً لمصالحهما المشتركة ولعضويتهما في الحلف المركزي وإضافة بريطانية وأمريكا لجعل إيران شرطي المرور في الخليج

العربي وفرض إيران كقوة عسكرية لحفظ الأمن في الخليج العربي وسد الفراغ من حيث الإنسحاب البريطاني من الخليج العربي(٣٥).

ومن الواضح أن بريطانيا حاولت أن تمارس ضغوطها على حاكم رأس الخيمة للقبول بالمقترحات الإيرانية وهذا يعني أن الإنجليز كانوا مشتركين في تسليم الجزر لإيران سواء بالطريقة المباشرة أو غير المباشرة(٣٦).

وفي المقابلة التي أجرتها جريدة الجمهورية البغدادية مع حاكم رأس الخيمة عن طبيعة المفاوضات التي أجراها الشيخ مع السير وليم لوس أجاب الشيخ صقر بقوله:

"لقد عرض علينا لوس مشروع إتفاق مع إيران يسمح بموجبه تواجد بسيط لقوة من الشرطة الإيرانية في جزيرتي طنب الكبرى والصغرى على أن يزداد حجم التواجد على مراحل بغية التمويه على العرب وعدم إثارة مشاعرهم مقابل أن يدفعوا لنا مليون جنيه إسترليني سنوياً ولمدة تسع سنوات كما عرضوا علينا أن يدفعوا مقابل موافقتنا على الإتفاق بنسبة ٤٩% من ناتج البترول الذي سيستخرج من جزيرة طنب الكبرى إلا أننا رفضنا هذا الطلب وأكدنا أن أرضنا عربية ولا يمكن أن نتخلص منها(٣٧).

وقد أعلن الشيخ خالد بن محمد القاسمي حاكم إمارة الشارقة في كلمة ألقاها آخر أكتوبر ١٩٧١م في جمع كبير من أبناء الشارقة عقب إجتماعه بالمفاوض البريطاني السير وليم لوس حيث قال إن الشارقة ترفض رفضاً قاطعاً الشروط التي عرضها لوس وذلك بخصوص جزيرة أبوموسى ونعتبرها شروطاً تمس بسيادة إمارة الشارقة التي لا يمكننا التنازل عنها أو عن أي شبراً واحداً من التراب العربي الذي هو ملك للأمة العربية جمعاء ونناشد في حينها الدول العربية أن تتخذ موقف موحد إزاء هذه القضية وتواصلت الضغوط على الشارقة في التخيير بين موضوع الرضوخ للمطالب الإيرانية والوصول إلى تفاهم ودي يبقى المشارقة وجوداً في هذه الجزيرة أو الإحتلال الكامل للجزيرة وإلحاقها بإيران(٣٨).

مذكرة التفاهم:

وقد رأت إمارة الشارقة أن تتوصل إلى تفاهم يرتكز على انقاذ ما يمكن إنقاذه أمام الوعيد التهديد الإيراني الغاشم بإحتلال جزيرة أبوموسى المتلازم مع الضغوط التفاوضية البريطانية ففي يوم ٢٩ نوفمبر ١٩٧١ أعلن الشيخ خالد بن محمد القاسمي حاكم الشارقة من إذاعة صوت الساحل في معسكر المرقاب التابع لقوة ساحل عُمان ومقره الشارقة بياناً قال فيه: إنه قد اضطر إلى التوصل إلى ترتيب مع الحكومة الإيرانية للتشارك في السيادة على جزيرة بو موس في مواجهة التهديد الصريح بالاستيلاء على الجزيرة بالقوة في حال عدم قبوله، إضافة إلى أن سبق أن أوضحت بريطانيا موقفها بصراحة من أنها عاجزة عن الدفاع عن الجزر في مواجهة التحركات الإيرانية إذا لم يتم التوصل لترتيبات محددة قبل حلول موعد رحيلها عن الخليج العربي ١٩٧١م. وتنص مذكرة التفاهم التي توصل إليها السير وليم لوس مع الحكومة الإيرانية على مقدمة وستة بنود تنص على ما يلي:

مقدمة: لا إيران ولا الشارقة ستتخلى عن المطالبة بأبوموسى، ولن تعترف أي منهما بمطالب الطرف الآخر وعلى هذا الأساس ستجري الترتيبات التالية(٣٩):

١. سوف تصل قوات إيرانية إلى جزيرة أبوموسى، وتحتل مناطق ضمن الحدود المتفق عليها في الخريطة المرفقة بهذه المذكرة.

٢. (أ) ـ تكون لإيران ضمن المناطق المتفق عليها والمحتلة من القوات الإيرانية صلاحيات كاملة، ويرفرف عليها العلم الإيراني.

(ب) ـ تمارس الشارقة صلاحيات كاملة على بقية أنحاء الجزيرة، ويظل علم الشارقة مرفوعاً بإستمرار فوق مبنى مخفر شرطة الشارقة، على نفس الأساس التي يرفع بموجبها العلم الإيراني على الثكنة العسكرية الإيرانية.

٣. تقر إيران والشارقة امتداد المياه الإقليمية للجزيرة إلى مسافة ١٢ ميلاً بحرياً(٤٠).

٤. تباشر شركة (باتس جاز أند اويل كومبني) استغلال الموارد البترولية لأبوموسى وقاع البحر وما تحت قاع البحر في مياهها الإقليمية بموجب الإتفاقية القائمة، والتي يجب أن تحظى بقبول إيران. وتدفع الشركة نصف العائدات النفطية الحكومية الناجمة عن هذه الإتفاقية، نتيجة الاستغلال المذكور مباشرة إلى إيران، وتدفع النصف الثاني إلى الشارقة.

٥. يتمتع مواطنوا إيران والشارقة بحقوق متساوية للصيد في المياه الإقليمية لأبوموسى.

٦. يتم توقيع إتفاقية مساعدة مالية بين إيران والشارقة(٤١).

مضمون مذكرة التفاهم:

وكما ذكر سابقاً إلى ظروف الإكراه والتهديدات باستعمال القوة التي سبقت وواكبت ابرام مذكرة التفاهم فإنها لا تعدو كونها مجرد ترتيبات إدارية مؤقتة قصد منها اتاحة الفرصة للطرفين لإدارة الجزيرة

واستثمار بعض ما بها من ثروات إلى أن يحسم موضوع السيادة عليها، ويمكن إجمال مضمون مذكرة التفاهم في النقاط التالية[٤٢]:

أ. أن إمارة الشارقة لم تتنازل بموجب مذكرة التفاهم عن سيادتها على جزيرة أبوموسى أو على أي جزر منها.
ب. ان مذكرة التفاهم لم تنقل لايران السيادة على جزيرة أبوموسى أو على أي جزء منها.
ج. ان وجود القوات الإيرانية في جزء الجزيرة المحدد في الخريطة المرفقة بمذكرة التفاهم لا سند له من أي نوع، سوى مذكرة التفاهم وذلك فان أثره مقيد ببنودها.
د. مذكرة التفاهم تسبغ على إيران ولاية كاملة فقط في حدود المنطقة المتفق على إحتلالها من قبل القوات الإيرانية والمحددة بموجب الخريطة المرفقة بمذكرة التفاهم[٤٣].
ه. ان مذكرة التفاهم لا تعطي إيران الحق أو الإختصاص أو السلطة في التدخل بأى طريقة وتحت أي ظرفٍ في جزء الجزيرة الذي قضت مذكرة التفاهم بأنه يخضع للولاية الكاملة لإمارة الشارقة[٤٤].

وكما هو واضح من مجرى الأحداث فان توقيع امارة الشارقة على مذكرة التفاهم كان دون رغبة حقيقية من جانبها، انما نتيجة للضغوط والظروف القاهرة والملحة التي تمثلت فيما يلي:

١. تصميم بريطانيا على الإنسحاب من المنطقة في الموعد المحدد وسحب مظلة الحماية عن الإمارات.
٢. تهديدات إيران بأنها سوف تحتل الجزر الثلاث بالقوة المسلحة ما لم يتم التوصل إلى تسوية بشأنها قبل قيام الدولة الإتحادية المقترحة.
٣. تهديد إيران بعدم الاعتراف بالدولة الإتحادية المقترحة بل ومعارضتها لقيام هذه الدولة ما لم تتوصل إلى تسوية حول الجزر تتلائم مع رغبات إيران.

وهذا ما أوضحه حاكم الشارقة حين قال:

لقد أردت عرض هذه المسألة على محكمة العدل الدولية في لاهاي، كما أعتزمت عرض الخلاف على الأمم المتحدة أو للتحكيم الدولي، ولكن اعترضني في كل مرة رفض إيران التي أعلنت رغبتها في اللجوء إلى القوة[٤٥].

واضاف: كانت التهديدات تصلني من جميع الاتجاهات، وعندما توجهت إلى الدول العربية، قُدمت لي النصائح بالتعقل والهدوء، وأدركت عندئذ انه لم يبق للشارقة سوى أن تتصرف بمفردها وأن تعتمد على نفسها[٤٦].

انتهاكات إيران لمذكرات التفاهم:

أقدمت إيران على العديد من التصرفات التي تشكل انتهاكاً صارخاً لمذكرة التفاهم وتدخلاً سافراً في الشؤون الداخلية لدولة الإمارات العربية المتحدة وان الدولة لا تجد تفسيراً لهذه التصرفات سوى رغبة إيران في ضم الجزيرة وبسط السيادة الإيرانية عليها. ومن أمثله هذه التصرفات[٤٧]:

أ. التعدي على الأراضي التابعة لدولة الإمارات والتي تقع خارج حدود جزء الجزيرة المخصص للتواجد الإيراني وذلك ببناء طرق ومطارات ومنشآت مدنية وعسكرية وإقامة مزارع.
ب. التدخل في الحياة اليومية لمواطني دولة الإمارات المقيمين في الجزيرة وذلك بمنعهم من إقامة مبان جديدة أو ترميم المباني القديمة واغلاق المحالات التجارية وعدم السماح بإعادة فتحها الا بعد الحصول على ترخيص بذلك من السلطات الإيرانية.
ج. الزام سكان الجزيرة بالقدوم إليها ومغادرتها عن طريق مركز إيراني.
د. فرض الحصول على اذن مسبق عند قدوم الموظفين الجدد للجزيرة وعند استبدالهم.
ه. قيام إيران بوضع أنظمة للصواريخ في الجزء الذي تنص مذكرة التفاهم على أن يتبع دولة الإمارات العربية المتحدة[٤٨].
و. عرقلة عمل شرطة دولة الإمارات العربية المتحدة وذلك بسبب الدوريات العسكرية الإيرانية التي تجوب شوارع وأسواق الجزيرة.
ز. اغلاق مدارس أطفال الجزيرة وطرد التلاميذ ومدرسيهم.
ح. دخول مبنى مخفر الشرطة وتوجيه اهانات إلى أفراد الشرطة والتصرف معهم تصرفات غير لائقة.
ط. اعتقال بعض الصبية عندما يلعبون أمام منازلهم في الجزيرة.
ي. طرد ٦٠ عاملاً من الجزيرة وتخيير المعلمين والمقيمين من غير مواطني دولة الإمارات بين حمل الهوية الإيرانية أو مغادرة الجزيرة نهائياً.
ك. منع المعلمين الذين يعملون في الجزيرة وبعض مواطني الدولة من النزول فيها وقطع مرساة السفينة التي كانت تنقلهم.
ل. اعتراض السفن الإيرانية العسكرية لقوارب الصيد التابعة لمواطني الإمارات في المياه الإقليمية للدولة والتحقيق معهم ومصادرة قواربهم[٤٩].

ومن تلك التجاوزات والتعدي على الجزء الواقع تحت سلطة الإمارات في جزيرة أبوموسى بوضع أنظمة للصواريخ في ذلك الجزء، كذلك إنشاء بلدية تابعة لمحافظة بندر عباس. لقد تحول الجزء التابعة للإمارات إلى قاعدة عسكرية متطورة إقامة فيها إيران موانئ للزوارق الطوربيدية السريعة وللسفن الحربية، ومطاراً عسكرياً متطوراً امتد مدرجه عدة كيلومترات فوق أرض الجزيرة وفي القسم التابع لدولة الإمارات(٥٠). وقد أقدمت إيران مؤخراً على انتهاك آخر لسيادة الإمارات بتسييرها خطاً جوياً يربط بين مدينة بندر عباس وجزيرة أبوموسى، وذلك تشجيعاً للمواطنين الإيرانيين للاستيطان في الجزيرة التي لم يكن يسكنها من قبل أي إيراني(٥١).

لقد تابعت دولة الإمارات العربية المتحدة قضية عروبة جزيرة أبوموسى وجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى على كافة الأصعدة والمستويات العربية والدولية طارحة الدعوة للتفاهم المباشر مع الجارة إيران لحل هذه القضية من منطلق العدالة وحسن الجوار.

وقد اعترفت حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة بمذكرة التفاهم انطلاقاً من الحرص على الأخوة الإسلامية وعلى مبدأ حسن الجوار، رغم أن هذه المذكرة تخالف مواد دستور الدولة الذي أعلن بقيام الإتحاد والذي ينص على عدم التفريط بالسيادة الوطنية على أراضي الدولة ومياهها، كما كان اعتراف الدولة بهذه المذكرة التزاماً منها بالالتزامات المترتبة على الإمارات قبل قيام الدولة الإتحادية(٥٢).

التهديدات الإيرانية بإحتلال الجزر العربية:

وأعلن شاه إيران محمد رضا خان المارندراني في ١٦ فبراير ١٩٧١م، عن رغبة بلاده بإحتلال الجزر العربية الثلاث بالقوة إذا اقتضى الأمر وذلك في حالة فشل الوسائل لتسليمها إلى الحكومة الإيرانية قبل حلول موعد الإنسحاب البريطاني العسكري من الخليج العربي في نهاية هذا العام(٥٣). وقد قامت القوات الإيرانية بالفعل بعدوان مسلح ضد الجزر العربية الثلاث الواقعة في مدخل المضيق والتي تعود ملكية إحداهما أبوموسى إلى إمارة الشارقة والثانية والثالثة طنب الكبرى والصغرى لرأس الخيمة(٥٤).

كما قامت قوات الشاه بسلسلة من الاعتداءات المسلحة على الأراضي العربية والمياه المحاذية للحدود الشمالية والغربية لإيران كما أمر قواته البرية والبحرية بإجراء مناورات مستمرة في الخليج العربي وبحر العرب والمحيط الهندي مستهدفاً تهديد أمن وسلامة الكيانات العربية في المنطقة وقد ذهب الشاه إلى حداً بعيداً في المبالغة بقواته العسكرية وقدراته الإقتصادية فأخذ يعلن في مؤتمرات صحيفة رسمية أن الجيش الإيراني سوف يضاهي جيش ألمانيا الهتلرية وأن إيران من الناحية الإقتصادية سوف تكون اليابان الثانية(٥٥).

ورغم أن بريطانيا كانت ما تزال الممثل الرسمي للشارقة ورأس الخيمة في نطاق العلاقات الدولية إلا أن السير وليم لوس المبعوث البريطاني الخاص المنظم لعملية الإنسحاب البريطاني من الخليج العربي، قام في هذه القضية في ظاهر الأمر بدور الوسيط بين طهران والمشيخات أكثر من قيامه بدور المفاوض وفي عام ١٩٧٠م، طلب الإنجليز من شركة أوكيد نتال بترول الشارقة وقف عملية الحفر تفادياً لأي مواجهة أو احتكاك عربي إيراني والملاحظ أن السير وليم لوس ومعاونو من الموظفين البريطانيون في ذلك الوقت كانوا موافقون لموقف الشاه تجاه البحرين ويرون أن على العرب اتخاذ موقف معتدل في قضية الجزر هذه لهذا نجد أنهم كانوا يحاولون استخدام نفوذهم للضغط على الشيوخ العرب في ذلك الوقت لقبول الاقتراحات الإيرانية في هذا الصدد ومن ناحية أخرى نظرت الكيانات العربية إلى قضية استقلال البحرين على أنه حق تقرير وليس صفقة تجارية وأنه لا ربط بين قضية البحرين وقضية جزر طنب وأبوموسى في سير المباحثات مع الحكومة الإيرانية وقد رأت الكيانات العربية ان تلجأ إلى التحكيم الدولي وأصرت الإمارات على نيل حقوقها كاملة في هذه الجزر العربية وقد ظهر هذا الاتجاه واضحاً في صحافتها خاصة في صحيفة الشروق وفي مقالات جريدة الخليج اليومية وهذه الصحف هي صحف كانت تتصدر في الشارقة(٥٦).

وأعد الشيخ خالد بن محمد القاسمي حاكم إمارة الشارقة ١٩٧١م، دراسة تاريخية قانونية مدعمة بالوثائق والأسانيد القانونية وذلك حول جزيرة أبوموسى استعداداً لتقديمها للتحكيم الدولي وأرسل نسخاً منها إلى المسئولين في الكيانات العربية وإلى الجامعة العربية أيضاً، أثناء المفاوضات الطويلة حول قضية الجزر العربية رفض الشيخ صقر حاكم إمارة رأس الخيمة والشيخ خالد القاسمي حاكم إمارة الشارقة كل الاقتراحات المقدمة من الحكومة الإيرانية في هذا الشأن وأصر على موقفهما وهو ضرورة إصدار بيان من قبل إيران تؤكد فيه على سيادة الإمارات على هذه الجزر العربية وأخيراً وصلت إيران والشارقة بعد ضغوط طويلة على الشيخ خالد القاسمي للموافقة على حل سلمي إلى إتفاق بينهم حول مفهوم السيادة على جزيرة أبوموسى بحيث لم يعترف أي فريق بسيادة الفريق الآخر عليها(٥٧).

ولكن بمقتضى شرط هذا الإتفاق كان على إيران أن تدفع ٣.٧٥ مليون دولاراً وذلك في صورة معونة سنوية لإمارة الشارقة حتى يصل دخل البترول من الجزيرة أو من مياهها إلى ٧.٥ مليون دولاراً وعندئذ تقسم إيرادات البترول بينهما بالمناصفة(٥٨).

وكان على حاكم الشارقة أن يسمح للقوات الإيرانية بإقامة معسكر لها على نصف الجزيرة ولكن يجب أن يبقى علم الشارقة مرفوعاً على النصف الآخر من الجزيرة فوق مركز الشرطة والدوائر الحكومية التابعة لإمارة الشارقة(٥٩).

أما الشيخ صقر حاكم إمارة رأس الخيمة فلم يوقع على هذا الإتفاق وكان شاه إيران قد قرر مسبقاً ومنذ بداية المفاوضات أن يقصر هذا النزاع على إيران وبريطانيا والإمارتين المعنيتين وذلك تجنباً لأية مواجهة مع باقية الإمارات والدول المتحدة المقبلة، وتحقيقاً لذلك نجد أنه في ٣٠ نوفمبر ١٩٧١م وهذه هي آخر أيام الحماية البريطانية على الخليج العربي نزلت القوات الإيرانية إلى جزيرة أبوموسى واحتلت نصفها، وفي نفس الوقت هجمت على جزر طنب الكبرى والصغرى وتم الاستيلاء عليها بالقوة وهنا بدأ شاه إيران في عملية استظهار قوته العسكرية في منطقة الخليج العربي بصورة عملية وتمثل ذلك في إعلانه في عام ١٩٦٩ إلغاء إتفاقية ١٩٣٧م وهي التي تنظم حقوق الملاحة في شط العرب بينه وبين العراق وأعقب ذلك بتحريك بوارجه الحربية لتهديد العراق والضغط عليه لفرض الأمر الواقع الذي يسعى إليه وهو تحقيق هيمنته العسكرية الكاملة على شط العرب والخليج العربي(٦٠).

وقد أكمل الشاه استيلائه في عام ١٩٧١م، على الجزر العربية الثلاث وهي التي تقع في مدخل الخليج العربي فور خروج بريطانيا من هذه المنطقة وقد تذرع الشاه في إقدامه على هذا الإجراء بأنه كان ضرورياً لصون وحماية الأمن والإستقرار في منطقة الخليج العربي، ومن الجدير بالذكر أنه وقبل أن تحتل إيران هذه الجزر أدلى الشاه بتصريح له في إبريل ١٩٧٠ قال فيه:

"لقد بدأ عصر جديد للخليج العربي وإن إيران ترى أن مصالحها الحيوية تحتم عليها أن تحافظ على الأمن والإستقرار فيه وذلك بالتعاون مع الدول المطلة على سواحله وإن بعض الجزر المملوكة حالياً لبعض المشيخات تهم إيران خاصة من الناحية الاستراتيجية وأنها تابعة لها أصلاً وأن إيران غير مستعدة إطلاقاً لترى سقوط هذه الجزر في يد أعدائها كما أنه فور إحتلال تلك الجزر صرح رئيس وزراء إيران الأمير عباس هويدا بأن حكومته لن تغض النظر بأي حال من الأحوال عن سلطتها وسيادتها المصرح بها على جميع أنحاء جزيرة أبوموسى التابعة لإمارة الشارقة وفق كل هذا فقد هدد شاه إيران بعدم الموافقة على قيام إتحاد الإمارات العربية المتحدة(٦١).

وما لم يسمح لبلاده بفرض سيطرتها على الجزر الثلاث ـ ذكر الكتاب السنوي الصادر عن وزارة الخارجية الإيرانية ١٩٧١م، أن الشاه لم يخشى من أن يستعمل لغة التهديد عندما ذكر أنه ما لم تعد هذه الجزر الثلاث إلى إيران فإن الحكومة الإيرانية لم توافق قط على قيام الإتحاد الفيدرالي للإمارات العربية المتحدة في الخليج العربي بل إنها ستعمل ضده أما عن أهمية هذه الجزر من الناحية الاستراتيجية فهي تمثل في أن موقعها عند مدخل الخليج العربي كان يعطيها القدرة على التحكم في حركة الملاحة فيه(٦٢). إذ أن من يسيطر عليها يستطيع بالتالي أن يسيطر على مضيق هرمز ويسد منافذ هذا المضيق سواء للداخل أو الخارج كما كان من الممكن استخدام تلك الجزر لأغراض المراقبة والاستطلاع العسكري وأيضاً كمحطات للتزويد بالوقود ويؤمن السفر وكمراكز للتجمع والوثوب على المناطق القريبة منها على الساحل العربي(٦٣).

وبالتالي يتضح أن هذا التخطيط من جانب شاه إيران كان يلتقى مع أهداف الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في الخليج العربي ومن هنا كان قرار الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون في عام ١٩٦٩م، بإسناد دور أساسي لإيران في عملية الدفاع عن أمن الخليج العربي وذلك عن طريق تسليحها بحيث تصبح قوة عالمية وعسكرية إقليمية كبرى وقد أعفيت إيران من قيد يحد من حريتها في الحصول على السلاح الذي تريده من الولايات المتحدة الأمريكية ويتبع ذلك التوصل إلى الإتفاق الذي أرسى كسينجر أسسه مع شاه إيران في عام ١٩٧٢م، والذي كان بمثابة حجر الزاوية في تطوير هذه المسئولية المشتركة بين الدولتين فيما يختص بالدفاع ن أمن الخليج العربي وهو التعاون الذي إستمر حتى نهاية حكم الشاه الإيراني مطلع عام ١٩٧٩م(٦٤).

لقد كان هذا الإتفاق الذي أسندت بموجبه المسئولية الرئيسية في الدفاع عن أمن الخليج العربي إلى إيران شاه تطبيقاً عملياً لأفكار مبدأ نيكسون الذي صدر خلال الحرب الفيتنامية كما أنه تكفل بإعفاء الحكومة الأمريكية من الإحراجات التي كانت ستجد نفسها مواجهة بها أمام الكونجرس إذا ما قبلت القيام بدور عسكري مباشر في منطقة الخليج العربي حيث كان من الصعب اقناع الكونجرس وقتها بأن منطقة الخليج العربي أهمية استراتيجية متميزة إلى الحد الذي يبرر دخول أمريكا إليها بقوة عسكرية مباشرة ولم يكن في الظهور بعد أصبح يعرف بأزمة الطاقة والتي نقلت تركيز العالم وإهتمامه إلى الخليج العربي بسبب تأثيره الساحق على مستقبل هذه الأزمة الجديدة.

فإن هذه الاعتبارات مجتمعة هي التي هيأت لظهور هذا الدور العسكري والسياسي القوى لشاه إيران في منطقة الخليج العربي وهو الدور الذي تعززت إمكاناته بعد أن تضاعفت موارد إيران المالية من بيع نفطها مما ساعد أكثر على بناء واحد من أضخم الترسانات العسكرية في العالم الثالث كله تحت إدعائه أنه يقوم بدور شرطي الخليج العربي وحاميه وحول هذه المنطقة يذكر بعض المحللين أن إنسحاب بريطانيا من

منطقة شرق السويس جعل إيران القوة العسكرية الأولى من بين كل الكيانات العربية في الخليج العربي حتى أنها لم تردد في نظر نفسها وبصورة علنية على أنها الوريث الوحيد المؤهل لملىء الفراغ في هذا الجزء من العالم[٦٥].

لذلك فإنه لم يكن ليدعو إلى الاستغراب إلى أن يعلن الشاه ومن مركز القوة أن السيطرة على الخليج العربي ومضيق هرمز لم تعد مشكلة بالنسبة لإيران لأن على امتداد ألف كيلو متر من الساحل هناك عشر قواعد بحرية وجوية إيرانية تستطيع دائماً أن تغلق هذا المضيق[٦٦].

وقبل يوم واحد من رحيل القوات البريطانية قامت إيران بنزول قواتها البرمائية والتي تقدر بحوالي الف من قوات الجيش الإيراني من بينهم ضباط وتحملهم أعداداً كبيرة من الطائرات الهيلوكوبتر إضافة إلى القوات البحرية والبوارج الحربية إلى الجزر العربية الثلاث، ووقعت اشتباكات وإطلاق نيران بين الجانبين القوات الإيرانية المحتلة للجزر ورجال الشرطة المحلية في الجزر، وبعد عدة ساعات صمد فيها رجال الشرطة العرب أمام القوات الإيرانية أسفرت عن مصرع ضابط كبير من الحملة العسكرية البحرية الإيرانية وجنديين هذا إضافة إلى عشرين من الجرحى[٦٧].

أما في الجانب العربي فاستشهد رجلان وجرح ثلاثة وتم نقلهم إلى ميناء بندر عباس مع أسيرين عربيين وقعا في الأسر مع الجريح الثالث، ولم تكد معاهدات الحماية القائمة بين الإمارات وبريطانيا تنتهي ولم يكد الإنسحاب الرسمي البريطاني من مشيخات الخليج العربي قد تم بعد إلاّ وهرعت القوات الإيرانية بالتوجه إلى هذه الجزر العربية الثالث في تشكيلات عسكرية تمثل مختلف القطاعات والاسلحة[٦٨].

لقد تخيلت القيادة الإيرانية إحتلالها لجزيرة طنب مجرد نزهة عسكرية خريفية فكان تحركها استعراضاً ميدانياً لقواتها الجوية والبحرية والبرية وعرضاً لأسلحتها الحديثة ولمعداتها الخفيفة والثقيلة وفي ساعات الفجر الأولى تقدمت أربع مدمرات وست سفن حربية حاملة للجنود نحو جزيرة طنب وفوقها أسراب من الطائرات الهيلوكوبتر الخاصة بالمظليين وسرب آخر من طائرات الفانتوم تحوم فوق الجزيرة وخاصة فوق المينا ومساكن الأهالي حيث مركز الشرطة ومدرسة طنب الإبتدائية والإدارات الخدمية الأخرى وما لبث الهجوم أن حدث فنزل الجنود من السفن الست ووجهت المدمرات مدفعها نحو البلدة وأنزلت الطائرات العمودية مظليها على الجبال والمرتفعات في الجزيرة وقامت طائرات الفنتوم بإلقاء قنابلها المدمرة والمسيلة للدموع وأخذ الجنود المهاجمون يطلقون الرصاص من أسلحتهم على البلدة وذلك بعد أن طوقوها من مختلف الجهات حتى إن إحدى المدمرات أخذت تطلق قذائفها من الشواطئ الجنوبية لهذه الجزيرة وكان لا يفصلها عن بيوت الأهالي لا جبل ولا تل[٦٩]، ولكن لماذا كان الإحتلال الإيراني للجزر العربية بعد نحو سنتين من المفاوضات الملتوية والمساومات المضنية بين إيران والحكومة البريطانية وأكثر من فريق عربي[٧٠].

ففي حين يقول أكثر من خير عسكري والبعض يدعي الإجماع والإتفاق أنه ليس للجزر العربية أي قيمة استراتيجية لماذا هل لأن كل ١٢ دقيقة تمر ناقلة نفط عبر هذه الجزر إلى مضي هرمز؟ أم لأن هذه الجزر تقع بعد ٦٠ ميلا من هذا المضيق. وبالتالي فإنها لو كانت صغيرة ولا تكون أي قيمة استراتيجية فإن أهميتها تكمن في استخدامها كحاجز دفاعي قريب من ساحل الإيرانيين؟ أم لأن النفط الموعود استخراجه من جزيرة أبوموسى كما ونوعاً ودخلاً لا يعادل شيء بالنسبة للنفط الموجود في دولة الإيرانيين ولا تصل دولاراته لا من قريب ولا من بعيد إلى الـ٢٢٠ مليون دولار وهذا هو الدخل السنوي لإيران من النفط[٧١].

كان الإحتلال الإيراني لهذه الجزر من منطق القوة الإيرانية كان مبنياً على الخوف العربي وعلى التفهم العالمي للعجز العربي المتأصل ـ لماذا مجدداً لأن العسكر ينادياً الإيرانية هي الأقوى وهي التي تحدد معالم الاطماع الإيرانية للغزو وتعزز غرور الشخصية الإيرانية لأن إيران عنها من طائرات الفانتوم أكثر مما تملك إسرائيل وهي أحد بلدين غير الولايات المتحدة الأمريكية يبيعان أو يعطيان الطائرات ولأن ٥٠٠ ضابطاً أمريكياً يعملون بصفة استشارية في الجيش الإمبراطوري الإيراني، ولأن واشنطن تغرق إيران بالسلاح فهي مدركة أنها الدولة الحاجز ـ في وجه الثلوج الروسية المطلة على شرق أسيا من جهة، وعلى الخليج العربي من جهة أخرى، وأن بريطانيا قبلت أن تبيع إيران دبابة تشيفتان من مختلف الأحجام بعدما كانت رفضت أن تبيع ليبيا هذه الكمية[٧٢].

فموازنة الشاه لجيشه الإمبراطوري تبلغ ألف مليون دولار ولمدة خمس سنوات وذلك إلى جانب المخابرات الإيرانية المعروفة باسم سافاك والتي يديرها ضباط أمريكان وإسرائيليون كل هذا لأن الولايات المتحدة الأمريكية حسب رأي ديبلوماسي إيراني ترى أن الخليج العربي أهم للمصالح الأمريكية من قناة السويس[٧٣].

وكان الشيخ خالد بن محمد القاسمي حاكم الشارقة يحرص كل الحرص على مبدأ هام في مواجهة ما حدث بالنسبة للجزر العربية الثلاث وهذا المبدأ هو إطلاع شعبه أولاً بأول وشعب الخليج العربي ثانياً على تطورات الأحداث بالنسبة لجزيرة أبوموسى ولذلك فإنه قد أعد بياناً واضحاً إلى شعبه وحرص أن يستمع شعبه إليه من داخل دار إذاعة ساحل عُمان وهي التي ستتحول إلى إحدى دور الإذاعة لدولة الإمارات العربية

المتحدة حتى يشاركه في هذه المسئولية، ومن أجل أن تكون أبعاد الموقف واضحة أمام الجميع حيث كان حرص حاكم الشارقة أن يتعرف الرأي العام العالمي على هذه الحقيقة وما حدث في الأعوام السابقة بشأن الجزر العربية، وناقشوه بصراحة مطلقة وأجابهم في وضوح تام(٧٤).

نص بيان حاكم الشارقة:

بسم الله الرحمن الرحيم

أيها الأخوة المواطنون:

بكل ما في قلبي من حب وتقدير لكل فرد منكم أحيّيكم أطيب تحية وأحيّي فيكم جميعاً الوعيّ والتقدير الكامل للمسؤولية فلقد كنتم معي دائماً بقلوبكم وسواعدكم وأحاسّيسكم ووضعّتم أيديكم في يدي على دروب العمل والإقدام(٧٥).

واليوم أعلن لكم عن التقاء وجهات نظرنا وحكومة الإمبراطورية الإيرانية لصيغة إتفاق حول جزيرة أبوموسى، وأننا بهذا الإتفاق نحفظ للشارقة وأبنائها حقّنا المشروع في جزء غال من أرضنا الطيبة وبه نستكمل المسيرة التي بدأناها بنجاح وتوفيق من الله عز وجل فقد سّرنا بهذا البلد بكل الإيمان والعمل المتواصل حتى نحقق الأهداف التي نرجوها له وكان الطريق إليها طويلاً وشاقاً ولكننا صبّرنا وثابرنّا ونجحنا والحمد لله فبعد سّنين من العمل المضّني ورغم كل الصعوبات استطعنا توفير الحياة الكريمة اللائقة للمواطن في هذا البلد.. حياة بعيدة عن الخوف والاستغلال وكان لا بد لنا أن نسّلك هذا المسّلك بهذا القرار الهام مدعومّين بتأييد أبنائنا فتصدّينا للسلبية وواجهنا المسؤولية الكبيرة بأمانة وحرّص شديدين(٧٦).

أن نثبت لأبنائنا بشكل واضح وعملي حقيقة أهدافنا في هذا المستقبل ونتائج هذا القرار الهام على حاضرنا ومستقبلنا وتخطيّنا واحد من تاريخ بلادنا ونحن أشد قوة وثباتاً على طريق الإتحاد والأخوة العربية وأكثر قدرة على العمل والبذل والعطاء وها نحن نواصل المسيرة بكل الثقة والاطمئنان حتى تعزز حرية كل مواطن وكرامته(٧٧).

ولقد كان الإجتماع التاريخي الكبير الذي بحثنا فيه هذا الأمر الخطير بكل الوضوح وبروح تقدير المسؤولية الذي كان منطلقاً عملياً نحو هذا الإتفاق بين حكومة الشارقة وحكومة الإمبراطورية الإيرانية والذي ينص على الآتي:

أولاً: بعد الاتكال والاعتماد على الله العلّي القدير ومن أجل الحفاظ على مصالح أبناء الشارقة ولأجل إستمرار العلاقات الأخوية وعلاقات الصداقة مع إيران.. ولأغراض الحفاظ على السلام والأمن في المنطقة فقد جرى الإتفاق بيننا وبين حكومة الإمبراطورية الإيرانية فيما يتعلق بجزيرة أبوموسى حيث يبقى علم الشارقة مرفوعاً وبحيث يبقى كذلك على مركز للشرطة وعلى الدوائر الحكومية فيها كذلك.. يبقى المواطنون فيها تحت سلطة وإختصاص حكومة الشارقة.

ثانياً: ستقوم شركة نيونز كازان أويل للكشف والتنقيب عن النفط والمصادر الطبيعية في جزيرة أبوموسى ومياهها الإقليمية البالغة أثني عشر ميلاً بحرياً حتى يجري تقسيم دخل المصادر الطبيعية المستخرجة من هذه المنطقة مناصفة وبالتساوي بين الشارقة وإيران(٧٨)

ثالثاً: تصّل القوات الإيرانية إلى منطقة متفق عليها في الجزيرة بين الطرفين.

رابعاً: لقد تم توقيع إتفاقية للمساعدة المالية بين الشارقة وإيران تحصل الشارقة بموجبها على مبلغ مليون ونصف المليون من الجنيهات الإسترلينية سنوياً ولمدة تسّع سنوات تدفع للشارقة مباشرة ويجري إنفاقها في مصالحها العامة وستتوقف هذه الدفعات عندما يبلغ دخل الشارقة من النفط ثلاثة ملايين جنيه إسترليني سنوياً(٧٩).

كانت هذه هي نقاط الإتفاق بين الشيخ خالد وبين حكومة الإمبراطورية الإيرانية.

هوامش البحث:

(١) أطلق على الخليج العربي أسماء كثيرة منها، البحر الأدنى أو الممر ويقابله فيها البحر الأعلى وهو البحر المتوسط، أنظر: قدري قعلجي، الخليج العربي، بروق شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩٢، ص٧.

(٢) وقد سمى هذا المضيق بمضيق هرمز نسبة إلى جزيرة هرمز الواقعة على ساحل مكران وضفاف نهر منساب الإيراني وجزيرة هرمز جزيرة صغيرة تقع في مدخل الخليج ويبلغ طولها ٩ كيلو متر وعرضها ٨.٥كيلو متر وقد اشتهر مضيق هرمز باسم باب

الشرق السحري. انظر: عبد القادر حمودي القحطاني، مضيق هرمز وأمن الخليج العربي، مجلة الوثيقة عد ٣٨ البحرين مركز الوثائق التاريخية، ٢٠٠٠، ص٥٨.

(٣) عبد الوهاب عبدول، الجزر الثلاث في الخليج العربي ومدى مشروعية التغيرات الإقليمية الناتجة عن استخدام القوة، رأس الخيمة، مركز الدراسات والوثائق، ٢٠٠١، ص١٦٣م.

(٤) جابر إبراهيم الراوي، الجزر العربية الثلاث وموقف القانون الدولي من احتلالها بالقوة (بغداد، وزارة الثقافة والإعلام، ١٩٨١، ص ص٥٤.

(٥) انظر ج. ج. لوريمر: دليل الخليج القسم الجغرافي، ج٤، ص١٦١٦-١٦١٧.

(٦) سليم زبال: جزيرة أبو موسى، مجلة العربي، الكويت، ١٩٦٨، عدد ١١٩، ص٣٨.

(٧) لؤي بحري، الأطماع الأجنبية في جزيرة أبوموسى العربية، بغداد، دار الطباعة الحرية، ١٩٧١، ص٧.

(٨) زبال، المرجع السابق، ص٣٨.

(٩) زبال، المرجع السابق، ص٧.

(١٠) أكسيد الحديد الأحمر: هو تراب تستخرج منه الأصباغ والألوان عدا اللون الأبيض وكذلك الحديد والذهب انظر: الجزر العربية بين الأطماع الأجنبية والاستراتيجية، سلسلة أعرف وطنك، بغداد وزارة الإعلام، دائرة شئون الخليج العربي، ص١٣.

(١١) جزيرة أبو موسى، حورية قيد الاستيلاب، مجلة اليمامة عدد ١٢٣٦ الرياض مؤسسة اليمامة الصحفية، ١٩٩٢، ص٨.

(١٢) محمد راشد الفيل، دولة الإمارات العربية المتحدة ومأزق الاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية ومأزق الاحتلال الإيراني لجزيرة أبوموسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، أبو وظبي مركز الخليج العربي، ١٩٩٩ن ص١٨٢.

(١٣) محمد حسن العيدروس: الجزيرة العربية والاحتلال الإيراني نموذجاً للعلاقات العربية الإيرانية، ١٧٩٧-١٩٢١، دبي دار الكتاب الحديث، ٢٠٠٢م، ص٣٠-٣١.

(١٤) محمد حسن العيدروس: التطورات السياسية لدولة الإمارات العربية المتحدة، الكويت، منشورات ذات السلاسل، ١٩٨٣، ص١٧٥.

(١٥) لؤي بحري، الأطماع الأجنبية في جزيرة أبوموسى العربية، مرجع سابق، ص٩.

(١٦) طاهر موسى: الاحتلال العسكري الإيراني لجزر أبوموسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، بغداد، وزارة الثقافة والإعلان العراقية، ١٩٨٣م، ص٢٨.

(١٧) طاهر موسى، مرجع سابق، ص٣٠.

(١٨) محمود بهجت سنان: إمارة الشارقة، ص١١٨.

(١٩) محمد حسين العيداروس: الجزر العربية والاحتلال الإيراني: نموذج العلاقات العربية الإيرانية، دراسة وثائقية، ١٩٤١-١٩٧٩، دار العيدروس الإمارات العربية، ج٣، ص٥٩.

(٢٠) محمد حسن العيدروس، الجزر العربية والاحتلال الإيراني، مرجع سابق، ص١٧.

(21) Confidential immediate cipher at tom immediate the ocotillo no 58 of 26 January info the Jedda aridity to Kuwait a Doha saving to wash to ann Pahrain Embassy.

(٢٢) وليد الأحمدي الأعظمي النزاع بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران حول جزر أبوموسى واطنب الكبرى والصغرى، دار الحكمة، ص١٢٥.

(٢٣) محمد حسن العيدروس، مرجع سابق، ص٦١.

(٢٤) وليد الأحمدي الأعظمي: مرجع سابق، ص١٩.

(25) Lorr. 15-2-6258ecret 13-12-48 Persian gulf residen. Panrain. Cleelly Pso O.B. Political agency Pan rain 20th December 1946.

(26) R. 15.2.625 telegram from Bahrain to for 28 September 1949.

(٢٧) توماس ماتير: الجزر الثلاثة المحتلة لدولة الإمارات العربية المتحدة، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ص٣٨٤.

(٢٨) أحمد جلال التدميري، الجزر العربية الثلاث، دراسة وثائقية، إمارة رأس الخيمة، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٢، ص٩٥.

(٢٩) محمد راشد الفيل، مصدر سابق، ص٧٤.

(٣٠) أحمد جلال التدميري، مرجع سابق، ص٢٨٣.

(٣١) جريدة الخليج الصادرة بالشارقة في الأول من نوفمبر ١٩٧١.

(٣٢) جريدة الأهرام المصرية، العدد ٣١٦٥، بتاريخ ١٩٧٠/٧/١٤.
(٣٣) طاهر موسى، الاحتلال العسكري الإيراني، مرجع سابق، ص٢٨.
(٣٤) توماس ماتير، مرجع سابق، ص٣٨٥.
(٣٥) أحمد التدميري، مصدر سابق، ص٢٩٧.
(٣٦) محمد علي الرفاعي: الجامعة العربية، وقضايا التحرر، ط٢، ١٩٧٢، ص٥٧٢.
(٣٧) جريدة الأهرام المصرية، العدد ٣٠٩٢٦.
(٣٨) محمد حسن العيدراوس، الجزر العربية، مرجع سابق، ص٣٢.
(٣٩) خالد بن محمد القاسمي: الجزر العربية بين السيادة العربية والاحتلال الإيراني، مصدر سابق، ص١٠٤.
(٤٠) صلاح العقاد، التيارات السياسية في الخليج العربي، ط١، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٦، ص٣٩٢.
(٤١) محمد راشد الفيل، الخليج العربي في مواجهة التحديات الخطر الإيراني، مرجع سابق، ص٧٢.
(٤٢) أحمد جلال التدميري، مرجع سابق، ص١٥٧.
(٤٣) خالد العزى، الخليج العربي في ماضيه وحاضره، مرجع سابق، ص٢٣٢.
(٤٤) حيث كان رد إيران من وزير خارجيتها يؤكد على أن حكومته تقبل مذكرة التفاهم الخاصة بأبو موسى، محمد عزيز شكري: مسألة الجزر في الخليج العربي والقانون الدولي، دمشق، ١٩٧٢، ص٣٩.
(٤٥) تقرير وينسبير في مذكرة الأمين العام، رقم ١٩٧٠، 5/9772 - April 3
(٤٦) خالد القاسمي: الجزر الثلاثة، مرجع سابق، ص١٠٩.
(٤٧) روح الله رمضاني، مضيق هرمز، ترجمة حسين موسى، الحقيقة برس، الطبعة الأولى، ١٩٨٨، ص٤.
(٤٨) أحمد التدميري، مرجع سابق، ومجلة العربي ص٣٠، العدد ٦٥٣ الصادر بتاريخ ١٣-١٢-١٩٧١.
(٤٩) أحمد جلال التدميري: الجزر العربية الثلاث، مرجع سابق، ص٢٩١.
(٥٠) محمد رفاعي، مرجع سابق، ص٥٣٦.
(51) Fred Hallrday, Op. Cit., p270
(٥٢) خالد العزى، مرجع سابق، ص٢٣٤.
(٥٣) محمد رفاعي: مرجع سابق، ص٥٣٦.
(٥٤) محمد رفاعي، نفس المرجع، ١٩٧٢، ص٥٣٦.
(٥٥) محمد رفاعي، نفس المرجع، ص٥٧٢.
(٥٦) وقد جاء في تقرير أحد المستشارين الانجليز بأنه اطلع على سجلات مكتب وزارة الخارجية البريطانية وتوصل إلى أن جزيرة أبوموسى منذ بداية تسجيل الوثائق البريطانية ملكاً للشارقة.
تقرير المستشار كوارد تشاني إلى المستر نورث كان أيلي مستشار الشيخ خالد القاسمي حول ملكية الشارقة لأبو موسى، ٢٣ يوليو ١٩٧١، محمد حسن العيدروس: الجزر العربية، ص٢٤٠.
(57) Sohn D. Antiphony: the union of Arab emirates the mid the east journal. P275.
(٥٨) محمد عزيز شكري، مسألة الجزر في الخليج العربي والقانون الدولي، ص٣٤.
(٥٩) محمد عزيز شكري، نفس المرجع، ص٣٦.
(٦٠) محمد مرسي عبد الله، مرجع سابق، ص٣٨٣.
(٦١) مصطفى نبيل، مثلث الخطر مضيق هرمز، جبل طارق، باب المندب، دار الكلمة للنشر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٣، ص٣٧.
(٦٢) محمد علي رفاعي، مرجع سابق، ص٥٥٥.
(٦٣) إسماعيل صبري مقلد: أمر الخليج وتحديات الصراع الدولي، ط١، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، الكويت، ١٩٨٤، ص٣٥.
(٦٤) محمد حسن العيدروس: الجزر العربية، مرجع سابق، ص٢٢٥.
(٦٥) جمال زكريا قاسم، مرجع سابق، ص١٨٤.
(٦٦) وفي الليلة التي كانت أم كلثوم تشدو فيها بأعذب ألحانها وأجمل أغنيها في مدينة أبو ظبي ووسط أنغام الموسيقى المسيطرة على الافئدة وذلك في ليلة الثلاثين من شهر نوفمبر ١٩٧١م اهتزت أسلاك البرق بنبأ هز العالم العربي أجمع ألا وهو احتلال القوات الإيرانية للجزر العربية الثلاث التي كانت تهدد باحتلالها عقب الإنسحاب البريطاني من الخليج العربي وما كان من المتوقع أن

تقدم غيران على هذه الفعلة الشنعاء والعلاقة بينها وبين الدول العربية على أحسن ما يكون من صفاء وود في الساعة الثانية والنصف من صباح يوم الثلاثاء ٣٠ من شهر نوفمبر ١٩٧١م

(67) Fred Hamrday: Piltatorship and development. P270.

(٦٨) خالد العزى: مرجع سابق، ص٢٣١.

(٦٩) أحمد التدميري: مرجع سابق، ص١٦٣

(٧٠) خالد بن مبارك القاسمي، الأطماع الإيرانية في الوطن العربي، دار الكتب والدراسات العربية، أبو ظبي، ص٧٤.

(٧١) رياض نجيب الريس: مرجع سابق، ص٣٠٥.

(٧٢) محمود حسن العيدروس: مرجع سابق، ص٢٢٨.

(٧٣) عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، بريطانيا ومشيخات الساحل العماني، مرجع سابق، ص٢٥١.

(٧٤) جريدة الأهرام المصرية، العدد ٣٠٩٢٢، بتاريخ ١٩٧١/١٢/٩.

(٧٥) نفس المصدر.

(٧٦) جريدة الأهرام المصرية، العدد ٣٠٩٢٢، بتاريخ ١٩٧١/١٢/٩.

(٧٧) مجلة آخر ساعة، العدد ١٩٢٨، ديسمبر ١٩٧١، ص١١٤، حديث الشيخ خالد عن جزيرة أبوموسى.

(٧٨) محمد حسن العيدروس: الجزر العربية، مصدر سابق، ص٢٣٩.

(٧٩) محمد رفاعي: مرجع سابق، ص٥٤٩.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:/

١- أحمد جلال التدميري، الجزر العربية الثلاث، دراسة وثائقية، إمارة رأس الخيمة، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٢.

٢- إسماعيل صبري مقلد: أمر الخليج وتحديات الصراع الدولي، ط١، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، الكويت، ١٩٨٤.

٣- تقرير وينسبير في مذكرة الأمين العام، رقم ١٩٧٠، ٣٩٧٧٢/٥ April -

٤- توماس ماتير: الجزر الثلاثة المحتلة لدولة الإمارات العربية المتحدة، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

٥- ج. ج. لوريمر: دليل الخليج القسم الجغرافي، ج٤

٦- جابر إبراهيم الراوي، الجزر العربية الثلاث وموقف القانون الدولي من احتلالها بالقوة (بغداد، وزارة الثقافة والإعلام، ١٩٨١.

٧- جريدة الأهرام المصرية، العدد ٣٠٩٢٢، بتاريخ ١٩٧١/١٢/٩.

٨- جريدة الأهرام المصرية، العدد ٣٠٩٢٦.

٩- جريدة الأهرام المصرية، العدد ٣١٦٥، بتاريخ ١٩٧٠/٧/١٤.

١٠- جريدة الخليج الصادرة بالشارقة في الأول من نوفمبر ١٩٧١.

١١- الجزر العربية بين الأطماع الأجنبية والاستراتيجية، سلسلة أعرف وطنك، بغداد وزارة الإعلام، دائرة شئون الخليج العربي.

١٢- جزيرة أبو موسى، حورية قيد الاستيلاب، مجلة اليمامة عدد ١٢٣٦ الرياض مؤسسة اليمامة الصحفية، ١٩٩٢.

١٣- خالد بن مبارك القاسمي، الأطماع الإيرانية في الوطن العربي، دار الكتب والدراسات العربية، أبو ظبي.

١٤- روح الله رمضاني، مضيق هرمز، ترجمة حسين موسى، الحقيقة برس، الطبعة الأولى، ١٩٨٨.

١٥- سليم زبال: جزيرة أبو موسى، مجلة العربي، الكويت، ١٩٦٨، عدد ١١٩.

١٦- صلاح العقاد، التيارات السياسية في الخليج العربي، ط١، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٦.

١٧- طاهر موسى: الاحتلال العسكري الإيراني لجزر أبوموسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، بغداد، وزارة الثقافة والإعلان العراقية، ١٩٨٣م.

١٨- عبد القادر حمودي القحطاني، مضيق هرمز وأمن الخليج العربي، مجلة الوثيقة عد ٣٨ البحرين مركز الوثائق التاريخية، ٢٠٠٠

١٩- عبد الوهاب عبدول، الجزر الثلاث في الخليج العربي ومدى مشروعية التغيرات الإقليمية الناتجة عن استخدام القوة، رأس الخيمة، مركز الدراسات والوثائق، ٢٠٠١

٢٠- قدري قعلجي، الخليج العربي، بروق شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩٢

٢١- لؤي بحري، الأطماع الأجنبية في جزيرة أبوموسى العربية، بغداد، دار الطباعة الحرية، ١٩٧١.

٢٢- مجلة آخر ساعة، العدد ١٩٢٨، ديسمبر ١٩٧١، ص١١٤، حديث الشيخ خالد عن جزيرة أبوموسى.

٢٣- محمد حسن العيدروس: التطورات السياسية لدولة الإمارات العربية المتحدة، الكويت، منشورات ذات السلاسل، ١٩٨٣.
٢٤- محمد حسن العيدروس: الجزيرة العربية والاحتلال الإيراني نموذجاً للعلاقات العربية الإيرانية، ١٧٩٧-١٩٢١، دبي دار الكتاب الحديث، ٢٠٠٢م.
٢٥- محمد حسين العيداروس: الجزر العربية والاحتلال الإيراني: نموذج العلاقات العربية الإيرانية، دراسة وثائقية، ١٩٤١-١٩٧٩، دار العيدروس الإمارات العربية، ج٣.
٢٦- محمد راشد الفيل، دولة الإمارات العربية المتحدة ومأزق الاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية ومأزق الاحتلال الإيراني لجزيرة أبوموسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، أبو وظبي مركز الخليج العربي، ١٩٩٩.
٢٧- محمد عزيز شكري: مسألة الجزر في الخليج العربي والقانون الدولي، دمشق، ١٩٧٢.
٢٨- محمد علي الرفاعي: الجامعة العربية، وقضايا التحرر، ط٢، ١٩٧٢.
٢٩- مصطفى نبيل، مثلث الخطر مضيق هرمز، جبل طارق، باب المندب، دار الكلمة للنشر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٣.
٣٠- وليد الأحمدي الأعظمي النزاع بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران حول جزر أبوموسى واطنب الكبرى والصغرى، دار الحكمة.

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

1- Confidential immediate cipher at tom immediate the ocotillo no 58 of 26 January info the Jedda aridity to Kuwait a Doha saving to wash to ann Pahrain Embassy .
2- Persian gulf residen. Panrain. Cleelly Pso O.B. Political agency Pan rain 20th December 1946 .
3- R. 15.2.625 telegram from Bahrain to for 28 September 1949 .
4- Sohn D. Antiphony: the union of Arab emirates the mid the east journal

Sheikh Khalid bin Muhammad Al Qasimi and the issue of Abu Musa Island (1965 - 1972)

By

Hassan Saadawi Mohamed Mahmoud

Prof. Dr. Fawzi Al-Sayed Al-Masry

Professor of Modern and Contemporary History,

Faculty of Arts, Tanta University

Dr. Muhammad Ahmad Al-Sharqawi

Assistant Professor of Modern and Contemporary History and Head of the History Department Faculty of Arts - Tanta University

Abstract:

Abu Musa Island acquires strategic importance by virtue of its important location at the entrance to the Arabian Gulf, and that island enjoys great economic importance as it abounds with fisheries, and it was a destination for many foreign ships to buy fish, as it is rich in minerals and natural resources, in addition to that it represents an important road For the passage of Iranian oil and industrial products, which prompted Iran to occupy and adhere to it.

From the foregoing, it is clear to us the importance of that island to both the conflicting parties. Although it is geographically closer to the Emirate of Sharjah, and it was keen to exploit its wealth of red iron oxide, as well as pearls and fishing, Iran occupied it and adheres to staying in it due to the importance of its location to it, as it It is an important passage for tankers of Iranian oil and industrial products, and its case is still before the United

Nations, and Iran still refuses any decision to withdraw from it and abandon it.

Keywords: Geographical location - climate - economic importance - iron oxide - pearls.